ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:05، العدد:02 (2021)، ص567-588

التجارة بأقطار المغرب العربي في العهد العثماني ما بين القرنين (18-19م)

The trade in the Maghreb Arab region during the Ottoman Empire in 18th - 19th century

محفوظ سعيداني
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)
m.saidani@univ-dbkm.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/05/30
تاريخ القبول:
2021/08/08

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التجارة في العهد العثماني
- ✓ المغرب العربي
- ✓ الأسواق
- ✓ المشاكل
- ✓ الأزمات

الملخص:

تعتبر الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفترة العثمانية في منطقة المغرب العربي قليلة، خصوصا منها الدراسات الجامعة أو الشاملة لها، وهذا ما جعلنا نوجه اهتمامنا إليها وخوض غمارها، بالدخول في الجانب التجاري للمغرب العربي في العهد العثماني لكل من الجزائر، تونس وطرابلس الغرب، لهذا الميدان من أهمية اقتصادية خصوصا ما بين القرنين 18–19م في خضم التحولات والتطورات العالمية. لذا ركزنا في مقالنا على العوامل المساعدة على قيام التجارة في المغرب العربي في العهد العثماني للوقوف على الحياة التجارية الداخلية والخارجية ومدى تفاعلها في المنطقة ومساهمتها في توفير المداخيل للحكومات، كما عرجنا على أهم المشاكل التي أعاقتها وكيف جعلت الدول الأوروبية من التجارة بابا للاستيلاء عليها في ق 19م.

Article info

Received:
30/05/2021
Accepted:
08/08/2021

Key words:
- ✓ Ottoman Trade
- ✓ Maghreb Arab
- ✓ Market
- ✓ problems
- ✓ crisis

Abstract:

Since there is not enough scientific research that undertakes economic and social studies of the Maghreb Arab region during the Ottoman reign. We have considered studying the region of Algeria, Tunisia and Western Tripoli. And cast the light upon the trade that had been undergoing in the 18th -19th century and its development and change. Therefore, we have focused in our article on the reasons that helped creating and flourishing the trade at the Maghreb Arab internally and externally, the extent of its contribution. Finally, we have listed the main problems the hampered the trade growth and how the European countries used it to seize the region during the 19th century.

مقدمة

تعتبر التجارة محرك اقتصاد أي دولة في العالم، والمؤشر الحقيقي على توازنها، بتنشيط المجال الزراعي والصناعي، لضمان استمرارية تدفق الأموال وتداولها بين الأفراد في مختلف الفترات التاريخية سواء في الماضي أو الحاضر، وهذا ما سنحاول إسقاطه على أقطار المغرب العربي في العهد العثماني، لأن الميدان الاقتصادي في هذا العهد عرف دراسات ولكن الدراسات الشاملة لكافة المنطقة قليلة، مما شجعنا في خوض هذا الميدان، كمحاولة لإخراج دراسة متواضعة شاملة وجامعة له، واكتفينا بالتجارة ميدانا للبحث لأنها أخذت حيز مهم في حياة المنطقة، لارتباط هذا النشاط بالبحث عن المال أو الثروة أو على لقمة العيش، وكمصدر لدخل الحكومة وفرض هيمنتها.

لذا سنسلط الضوء على الأسس والمقومات التي ارتكزت عليها التجارة ومدى فعاليتها في المغرب العربي في العهد العثماني، للوصول إلى واقعها التجاري، **فكيف كان حال التجارة في العهد العثماني؟ وما خصائصها؟ ومشاكلها؟**

1.عوامل قيام التجارة بالمغرب العربي في العهد العثماني

1.1. الموقع وطبيعة المغرب العربي

يحتل المغرب العربي موقعا جغرافيا هاما فهو يعتبر منطقة عبور وملتقى للتجارة السودانية والأوروبية والبلدان المشرقية، وهذا ما سمح بانتعاش مناطق ساحلية وصحراوية بها [1]، ما بين إقليم تافيلالت بالمغرب الأقصى وواحة غدامس بطرابلس الغرب وحوض النيجر بالسودان، إلى السواحل الشمالية للمغرب العربي التي تعاملت بدورها مع أوروبا بالرغم ما كانت تتعرض له من حملات عدائية مستمرة من طرف الدول الأوروبية. كما امتازت الطبيعة بالتنوع والثراء فساهمت في تنوع المحاصيل الفلاحية واختلاف نمط الحياة في المنطقة بين أقاليمها الشمالية والداخلية والجنوبية، أدى إلى تنشيط التبادل التجاري، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بينها، فأصبحت المراكز العمرانية الواقعة على خطوط المواصلات أو التي تنتهي عندها الطرق، مراكز تجارية مهمة مثل: بوسعادة، البرواقية، بوغار وبسكرة... بالجزائر[2]، قفصه وتوزر وصفاقص... بتونس، وغدامس، فزان، ورفلة وبنغازي...بطرابلس الغرب، كما كانت تلك القوافل تعد وتجهز من شمال طرابلس، القيروان، قسنطينة، الجزائر، تلمسان،... ويتراوح عدد جمالها بين ألف وثلاثة آلاف جمل، محملة بمختلف السلع والبضائع[3]، ذات الإنتاج المحلي أو المستورد من الدول المشرقية أو الأوروبية أو الآسيوية.

فشكلت القوافل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتبادل، كما تقوم القافلة بتجديد وسائلها عند تلك الأسواق كبيعها للجمال المتعبة وشراء أخرى أكثر شباب وقوة مع سلع المنطقة ويعودون محملين بها خاصة العبيد وتبر الذهب، واعتمدت الأسواق في بعض المرات على مبدأ المقايضة العينية للسلع وفي أخرى استعمال العملات مثل الدينار، المحبوب الذهبي، الموزونة الفضية، الصائمة النحاسية والدورو الفضي... [4].

2.1. الطرق التجارية

لقد وصف الرحالة تلك الطرق البرية والبحرية وما تطرحه من صعوبات وما توفره من امتيازات إلى جانب أهميتها مثل رحلة العياشي والتمقروطي في القرن 16م والورثيلاني في القرن18م، فساهمت الطرق البرية كطريق الحج على ازدهار التجارة بالمغرب العربي ما بين واحات الجنوب والأقاليم الشمالية، كما ارتبطت هذه الطرق بالوضع الأمني الداخلي والخارجي ومنها:

1.2.1. الطرق البرية

وهي طرق أو مسالك تتبعها القوافل في رحلتها، على شكل خطوط طبيعية آخذة أسهل المسالك حول الصخور أو كتل الرمال أو الأودية الصغيرة، وبعض منها يسمى طرق تجارية وأخرى طرق للحج ولا يمكن أن يكون هناك تميز واضح بينهما لمعرفة أي منها يستخدم لأي الغرضين، إلا أن طرق التجارة أقدم بالقياس من طريق الحج التي حددت في العهد الإسلامي [5]. وانقسمت الطرق البرية في المغرب العربي في العهد العثماني إلى قسمين سلطانية وجهوية، فالسلطانية وهي الطرق الكبرى التجارية، وتربط أقطار المنطقة فيما بينها ومع المشرق العربي، ودواخل إفريقيا المعروفة باسم السودان [6]، وهي على نوعان طرق عرضية متبعة سير السلسلة الأطلسية وأخرى قُطرية:

2.2.1. الطرق العرضية

مثل الطريق العرضي الشمالي رابط بين تونس وفاس، والأوسط رابط بين قفصة والفكيك والطريق الجنوبي رابط نفطة بتافيلالت [7].

3.2.1. الطرق القطرية

مثل الطريق القطري الغربي من وهران إلى تمبكتو، والطريق الأوسط الرابط مدينة الجزائر إلى تمبكتو[8]، والشرقي الرابط بين وادي ميزاب بتونس، طريق بنغازي إلى الوداي[9] والطريق الرابط بين الشمالي الغربي لتشاد وفزان في مرزق [10]. هذه بعض الخطوط لشبكة الطرق البرية الرابطة بين المناطق الساحلية والداخلية والصحراوية والمتميزة بالتعقيد، وفي نفس الوقت تعتبر باعثة للحياة فيها.

4.2.1. الطرق البحرية

محصورة في رحلات بحرية بين الموانئ الواقعة على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، وكانت السفن التي تقوم بعملية الشحن أو نقل البضائع في غالبيتها إما سفن تركية أو أوروبية، وكانت الحكومات وتجار المنطقة يقومون باستئجارها، فكان هؤلاء المتعهدون الأوروبيون يقومون برحلات بحرية مقابل ربح مالي يأخذونه عن كل شحنة من البضائع التي ينقلونها سواء فيما بين الأقطار الإسلامية أو مع الدول الأوروبية[11] مثلا في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795-1832م) قامت السفن الفرنسية والإنجليزية والجنوية بعملية النقل فحققت أرباحا كبرى، لتصل أرباح السفن الفرنسية لـ20.000 جنيه فرنسية [12]، وهذا النوع من الطرق كان قليل الاستعمال إذا ما قورن بالبري بسبب التكالب الأوروبي على سواحل دول المنطقة مع انتشار القرصنة[13].

3.1. تشجيع الحكام لإقامة التجارة

اهتم حكام الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بالتبادل التجاري في كافة مراحله من أجل توفير مداخيل مالية، وزاد هذا ما بين القرنين 18م-19م، بتشجيعهم للتجارة ووضعها تحت نظرهم ومراقبتهم من خلال حفر الآبار للقوافل، وبناء الأبراج، الحصون، الجسور، إنشاء الفنادق لتخزين والبيع، وتوفير الأمن في الطرق من اللصوص، باعتبار تلك القوافل ملتقى لعدد كبير من القبائل، فهي تغذي الأسواق وتضمن استمرارية تدفق الأموال، من خلال السلع التي تسوقها، مقابل فرض الرسوم والضرائب [14].

ولم تكن أهمية هذه القوافل إلا من خلال ما تحمله من سلع وأهمها العبيد والمنتجات الصحراوية والمدارية والاستوائية، لذا كانت هناك بعض القبائل على طريق القوافل تعمل على ضمان الأمن مقابل أداء مالي كقبائل أزقور بغدامس والشعانبة والسوافة[15]، وقافلة بني ميزاب كانت تحميها قبائل العربة (Larba) وسيدي عقبة ومخاليف بعدد قدر بـ 800 فارس إلى غاية التل [16]. وكانت الحكومة العثمانية تشرف على قوافل الحج الضخمة، وتهتم بأمنها وسلامتها من هجمات البدو المتناثرين على طول الطريق، وعادة ما يفضل التجار الانضمام إليها [17]، ويصل حجم بعضها إلى ستة آلاف جمل، منتقاة بعناية، وأدت تلك القوافل دورا مهما في عملية التبادل التجاري والفكري وتفاعله مع الأقطار المجاورة [18].

وقدم لنا يحيى بوعزيز مثالا على الأرباح التي حققتها تجارة القوافل مما استرعى اهتمام الحكام :" **فالحصان الجيد يساوي 30 دوخة (240 فرنك) في شمال المغرب، ليباع في السودان بعدد 17 عبدا أسود، معدل سعر كل واحد منهم 25 دوخة في المغرب وهو ما يعادل 425 أو 3400 فرنك، فمبلغ 240 فرنك أنتجت 3400 فرنك[19]مع إنقاص التكاليف التي تصل إلى 1000فرنك ورأس المال المقدر بـ 240فرنك يكون الربح الصافي هو 2160 فرنك أي بنسبة 200%، وقطعة مالطة القطنية ذات مقياس 22متر تباع في طرابلس بمبلغ 8 فرنك، وفي الجزائر بـ13فرنك، وفي كانو بـ 8 آلاف كوري أي 16 فرنك**" [20].

2. الحياة التجارية في المغرب العربي في العهد العثماني

1.2. الحركة التجارة الداخلية

لقد شهدت المنطقة حركة تجارية متفاوتة بين الازدهار والركود، إلا أنها لم تفتر بين أقطارها وارتبطت في ذلك بالعلاقات السياسية فيما بينها، وبمدى توفر الأمن والاستقرار، والمنتجات من فلاحية وحرفية، مستعملة السيولة النقدية والمقايضة، وكانت تتم التجارة الداخلية في أسواق محلية أو جهوية، يومية أو أسبوعية، كما ارتبطت هذه الحركة بالقوافل القادمة من مختلف المناطق القريبة أو البعيدة عن الحواضر الرئيسية كمدينة الجزائر وطرابلس الغرب وتونس.

1.1.2. الجزائر

اعتمدت التجارة في الجزائر أساسا على ما تنتجه الفلاحة والحرف، كما ارتبطت بحركة القوافل القادمة من مختلف مناطق القطر الجزائري محملة بسلع مختلفة نباتية وحيوانية، وكانت تتوجه عادة إلى أبواب

الحواضر حيث تقام الأسواق كحاضرة مدينة الجزائر عند باب عزون مع وجود فنادق لراحة المسافرين وكذا إسطبلات للدواب [21].

فكان يدخل إليها الزيتون والتين من بلاد القبائل والخضر والفواكه من المدية والسهل المتيجي، والسمن، العسل والملح من وهران[22]، فالحركة التجارية شملت مختلف المناطق سواء في الشمال أو الجنوب، واختلف نشاطها من جهة إلى أخرى حسب الموقع وأهميته ومدى خضوعه لرقابة الدولة، كما أن معظم السلع تجد طريقها نحو أهم الحواضر الجزائرية، وعلى رأسها عاصمة الايالة التي كانت تستقطب أهم التجار وهذا طلبا للربح، ومن جهة أخرى نرى هذا النشاط يتراجع في بعض المرات ليتحول إلى حواضر أخرى مثل تلمسان، عنابة، قسنطينة ووهران أو المدية، وهذا لتهرب التجارة الداخلية من المكوس، وحتى الخارجية فكانت المراكز البعيدة عن المراقبة الإدارية والضرائب الحكومية تعرف نشاطا كبيرا [23].

وبالجنوب فان الحركة التجارية كانت نشيطة، وأغلب أسواقها واقعة تحت نظر ما عرف بالجماعة، التي تفك النزاعات وتغرم المخالفين فقد ارتادت عدة قبائل لأسواق بني ميزاب من بسكرة، بوسعادة، الجلفة، الأغواط، كما ارتاد بنو ميزاب أسواق ورقلة، توقرت، سوف حتى تونس، فكان تجار بني ميزاب يمونون ورقلة بالحبوب والأقمشة القطنية، أواني نحاسية وحديدية ويشترون الصوف والصباغة (سوداء، زرقاء)، كما زودوا توقرت بجذور الفوة وتبغ سوف والحايك الجريدي [24]. كما زودت هذه المنطقة الشمال بمختلف المنتجات التي كان ينقلها أهل وادي ميزاب كالعبيد ما عدده 400 عبد سنويا، وريش النعام، الجمال والتمر الموضوع على شكل عناقد مغلقة بجلد الماعز ويتراوح وزنها بين 6 و8 أرطال إلى الجزائر [25].

2.1.2. طرابلس الغرب

عرفت فيها تجارة العبيد وتبر الذهب رواجا كبيرا، بربط علاقات ببلاد السودان، وعملت الأسرة القرامانلية (1711-1835م) على تثبيت الأمن والاستقرار لتضمن استمرارية تدفق تلك المنتجات الإفريقية، التي عادت بمداخيل وثروة، ففي عهد محمد باشا قرامانلي(1745-1754م) الذي أرضخ حاكم فزان تحت سلطته، فكان يدفع إتاوة سنوية مكونة من ثلاث قوافل في مواعيد معلومة[26]، وفي عهد علي باشا (1754-1793م) حافظ على نهج والده، فكان يصل لبنغازي من سكوك والجبل الأخضر السمن، الزرع، اللحم والإبل، ومن مرساها يتم نقل البضائع إلى طرابلس وجربة، حيث يتم التبادل[27]، وكان يفد من فزان وغدامس إلى العاصمة قوافل محملة بالعبيد والتبر ففي 31 جانفي 1756م احتوت قافلة فزان على أكثر من 700 عبد، وفي 9 فيفري 1756م وصلت قافلة أخرى ومعها 680 عبدا وآمة مع 1500 قنطار من السنا وكميات من التمور، وفي 21 فيفري 1756م وصلت قافلتين من فزان وغدامس، تحملان 1100 عبدا وآمة، وهذا التوافد الكبير لهذه السلعة يعود إلى توتر العلاقات الجزائرية التونسية[28].

وفي عهد يوسف باشا (1795-1832م) عرفت طرابلس انتعاشا، بسبب السياسة التي اتبعها داخل الايالة كتقوية الأسطول البحري وفرض الضرائب، وأنشأ الفنادق، وشدد العقوبة على السرقة أو النهب فتوفر

الأمن، كما نظم المحطات التجارية التي يلتقي فيها تجار فزان وطرابلس مع تجار السودان وقد مثلت تجارة العبيد ثلث الحركة التجارية العامة لطرابلس، ويتم نقله إلى القسطنطينية والبلدان العربية والأوروبية، واقتصر هذا النشاط على المسلمين والعثمانيين فقط [29].

فساعد هذا تجار غدامس، مرزق، المجابرة، الزاوية، الكفرة، بنغازي، جالو وأوجلة على تحريك الحياة التجارية داخل طرابلس، فاحتوت تجارتهم على جزء كبير من البضائع الإفريقية فكانوا كتجار متنقلين ما بين الحواضر والمناطق الداخلية فتم نقل الجرود، زيت الزيتون والحبوب من الجبل الغربي وغريان نحو أسواق طرابلس، ونقل المفروشات كالبطاطين والحصر من مصراته إلى أسواق أخرى داخل البلاد [30].

إلا أن التطورات العالمية بظهور الأساطيل الأوروبية والأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط أدت إلى رفضها لدفع الإتاوات ووضع معاهدات مثل الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1805م وتلاها مؤتمر فينا في 1815م مما جعل بعض الدول الأوروبية الصغيرة ترفض دفع الإتاوة مثل نابولي، سردينيا، ثم فرنسا في 1830م ما أحدث أزمة مالية بطرابلس [31]، التي عالجها يوسف باشا بسياسة الاحتكار والاقتراض، فأغرق البلاد فيما لا طاقة لها به، وانتهت بتحول الحكم المباشر ليد الدولة العثمانية سنة 1835م.

3.1.2. تونس

ارتبطت التجارة بالإنتاج الفلاحي والحرفي، وتأثرت بأحوالهما، وساهم الحكام الحسينيون في التجارة من خلال بناء أو ترميم الجسور، إنشاء العيون والمنازل للمسافرين والمخازن والفنادق [32] وإقامة الأبراج والمحلات لتأمين الطرقات مثل عين بطريق قفصة في عهد حسين بن علي في 1714م وعلى طريق سوسة وبناء قنطرة وادي الزرقاء وقنطرة القيروان [33]. حتى أن الباي حمودة باشا أعلن الحرب ضد البندقية سنة 1785م بسبب رفض هذه الأخيرة تعويض التجار التونسيين الذين أحرقت بضاعتهم في مرسى مالطة بحجة الوباء، وطالبت تونس من مجلس الشيوخ البندقي تسليم ودفع 14 ألف ريال بندقي كتعويض [34]، وبنهايتها سنة 1787م اتبع حمودة باشا (1782-1814م) سياسة منع التجار الأجانب من شراء المحاصيل من الفلاحين مباشرة، وحصره بين التجار التونسيين لضمان الربح لهم وحماية الفلاح، وأصدر أمرا في ديسمبر 1788م يحدد البضاعة المسموح لليهود الاتجار بها في البلاد [35].

فاختص بذلك بعض سكان الايالة بالتجارة مثل سكان صفاقس وجربة الذين تعاطوا البيع بالجملة والتجزئة وانتشر كثير منهم بالبلاد مثل بنزرت، تونس، بلاد الجريد، وكانوا يقومون بجمع منتجاتها عن طريق الحمارة وهم طائفة كانت تقوم بأعمال تكميلية في مجال التجارة والنقل بحيث امتلكوا عدد من الدواب التي تكفي لنقل البضائع سواء من السوق إلى منطقة معينة أو العكس، وكانوا يتصفون بالأمانة، فيعهد لهم التجار ببضائعهم التي يوصلونها حسب الطلب، وكان لكل جهة حماريها الخاصين بها لنقل السلع والبضائع[36] ولهم دراية حتى في كيفية حفظ تلك البضائع من التلف أو الأضرار، فحولوا التمور من الجنوب والزيتون من الساحل والحبوب من الشمال، ليقوموا ببيعها في مناطقهم أو إلى اليهود أو الأجانب لتصديرها[37].

ولكن هذه السياسة لم يتم المحافظة عليها، نتيجة تغيير موازين القوى عالميا وخصوصا بعد 1815م، فالرخاء النسبي لتونس في أول عهد حسين بن علي سنوات 1765-1775م حتى 1800م صاحبه انكماش مع تضاعف التوترات والثورات انطلاقا من النصف الأول من القرن 19م فاحتكر البايات تجارة الحبوب وزيت الزيتون والصوف بسبب الأزمة المالية [38].

2.2. الأسواق وأهميتها

كانت الأسواق في المغرب العربي متشابهة، وتعقد في شكلين رئيسين أسواق يومية وأسبوعية:

1.2.2. الأسواق اليومية

وهذا النوع وجد غالبا داخل الحواضر لذا سكان الحواضر في غالبيتهم امتهنوا حرفة التجارة لتعدادهم القليل، وساد التعامل بالسيولة النقدية، وظهرت هذه الأسواق في شكل طريق ضيق وطويل مقسم إلى مربعات في أغلب الأحيان، وتلك المربعات مقسمة بدورها إلى نصفين، جزء يخصص للسلع والبضائع والجزء الثاني يبقى خاليا يقف فيه الزبائن [39]، وانتظمت في بنيتها الاقتصادية كتخصص الشوارع والأزقة بنوع محدد من البضائع أو الحرف كسوق المنسوجات، سوق الخضار، سوق الحدادة، سوق السيراج، سوق الخرازة وسوق الحلاقة... [40].

وكان سوق مدينة الجزائر سوقا كبيرا يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، وعرف بكثرة دكاكينه التي تكدس البضائع، وقسنطينة في عهد صالح باي وصل عدد الأسواق إلى 28 سوقا وسويقة، إلى جانب أنها اعتبرت ملتقى القوافل التجارية التي تجوب أنحاء الشرق الجزائري، وتربط قسنطينة بالجزائر [41]، وبطرابلس الغرب كسوق الترك، وسوق الرباع، وسوق الباي بتونس [42].

وكانت الأسواق اليومية تحت رقابة السلطة المركزية فيتم معاقبة كل من يخالف القواعد حتى لا يكون هناك نوع من التدليس في البضائع ككتمان عيب البضاعة وإخفاؤه عن المشتري، أو التطفيف في الكيل والميزان [43]، لعب هذا الدور المحتسب أو المزوار وكان من الأهالي ويمثل شخص القانون فتولى أمور الموزونة والكيلة وأسعار في البلاد، فكان مثلا ينظم ويضبط أسعار السلع الغذائية كمراقبة الخبازين من وزن وكيل وتسعيرة، وفي حالة الغش تصادر السلعة وتوزع على الفقراء، مع عقوبة مادية الضرب بالعصا [44] كل هذا قصد الردع.

2.2.2. الأسواق الأسبوعية

وهي أسواق مفتوحة، وتقام أسبوعيا وعرفت بأسماء الأيام التي تقام فيها في القرى المركزية البعيدة عن الحواضر أو عند أبوابها في ساحة كبيرة، تباع فيها كل ما يحتاج إليه السكان من منتجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة [45]، كما تلتقي فيها القبائل، ويتم بيع تلك المنتجات المحلية من فلاحية وحيوانية، وتكون كملتقى للأفكار وتبادل المعلومات بين الأهالي، وأغلب الوافدين على هذه الأسواق الأسبوعية هم من الرعاة المتنقلين بين المناطق الداخلية والشمالية مما نتج عنه ازدهار مراكز عمرانية كبوسعادة والبرواقية وبوغار،

سوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة[46]، وسوق علي خوجة ببلاد القبائل[47]، وبطرابلس كسوق يوم الثلاثاء والمعروف باسم الساحة، وسوق الجمعة في حدائق المنشية، تخصص لبيع الخضروات والمصنوعات اليدوية التقليدية[48].

وضع على كل سوق قائد ينصب لتنظيمه واستخلاص جبايته، ويساعده موظف يراقب دخول كل سلعة وخروجها، فقنطار الكتان الصغير رسمه 25 درهما، وحمل التمر 50 درهما، وحمل الزيتون بـ 50 درهما، أما القنطار من الأرز فـ 20 درهما [49]، وعلى القوافل كقافلة تلمسان تدفع على كل حمل دينار واحد [50]، وقد قدرها "**فونتير دي برادي**" (Venture de paradis) بـ 10 موزونات، كسوق علي خوجة كانت تدرّ أرباحا كبيرة بسبب الرسوم المقدرة بـ 10٪ من ثمن البضاعة الداخلة إليه، وكان ما يجبى من هذه الأسواق سنويا ما مقداره 12 ألف ريال [51].

3.2.2. الأسعار والنقود

وارتبطت الأسعار بالإنتاج مطبقة مبدأ العرض والطلب وقيمة العملة ويذكر "**فونتير دي برادي**" في الجزائر أن سعر الخروف في الصيف من 5- 6 ليرات وفي الشتاء من 10-12 ليرة، والأرز من 10-12 ليرة للقنطار الواحد، والعنب الجاف من 02-03 ليرات للقنطار، [52]، وبتونس يمكن للفرد أن يعيش يومه على الخبز واللحم والخضار بمقادير كافية أو تزيد عن حاجته بسعر لا يتعدى 03 بنسات انجليزية [53]. واستعمل داخل هذه الأسواق اليومية والأسبوعية عملات ساهمت في تفعيل الحركة التجارية وكان منها المحلي والأجنبي كالمحبوب، السلطاني، البياستر القوي، الريال [54]، الريال الذهبي بوخمسين، الريال البندقي، ريال الفضة بوخمسة، الريال دورو بومدفع، السكين، خروبة، ناصري، فلس [55] الفرنك والكورى السوداني [56].

إلا أن قيمة النقد شهدت في الايالات المغربية نفس المشاكل وهي عدم ثبات قيمته التي خضعت إلى الحكام خصوصا في القرن19م فتعرض النقد إلى نكسات أفقدته مصداقيته في التعامل التجاري لارتفاع نسبة معدن النحاس، ويتفق كل من مسلم بن عبد القادر في كتابه أنيس الغريب والمسافر [57] وخوجة حسان في تاريخ بايات وهران[58] والزياني صاحب دليل الحيران في هذه النقطة ونقتبس مما قاله الزياني في هذا الباب حول أهم عمل قام به علي باشا: "**غير الصرف في الدراهم تغيرا كان به عدمه فالريال دورو كان فيه خمس عشرة أوقية، حطه إلى اثنتي عشر أوقية، فقد انقص خمسه وأضاع فلسه، والريال الجزائري كان فيه ثمان أواق، فحطه إلى ست أواق، فانقص منه ربعه**" [59].

وفي طرابلس الغرب قام يوسف باشا بنفس الشيء، أصدر أوامر ومنشورات يعلم فيها على نوع العملة وعلاماتها وقيمتها مثلما حدث سنة 1823م، فارتفعت نسبة النحاس في النقود الذهبية والفضية، وكان الباشا يفرض أشد العقوبات من يرفض التعامل بهذه العملة الجديدة، فالمسلم تقطع يده وقدمه، وتصادر أملاكه، واليهودي فإنه بالموت شنقا، والمسيحي المشمول بحماية قنصل دولته ينفى من البلاد، وتم إصدار هذا القانون في جوان 1831م [60].

وبتونس في عهد حسين باشا باي قام في مارس 1825م بإنقاص في قيمة الريال من خمسة أثمان أوقية منها ثلاثة من خالص الفضة واثنان من نحاس فصارت ثلاثة أثمان من النحاس وثمنين من فضة، وفرض على التجار التعامل به ومن خالف يعاقب، وساهم التجار الأجانب بإدخال عملات مزورة فزاد في تخفيض قيمته خصوصا عندما تم التعامل بنظام التذاكر التي منحها الباي، مما حول العملة التونسية إلى الدول الأجنبية فاجبر الباي على تخفيض قيمتها [61].

3.2. التفاعل التجاري بين أقطار المغرب العربي

كانت درجة النشاط التجاري بين دول المنطقة كبيرة فقد عبر عنها السيد مورو في كتابه عن تاريخ التجارة في شمال إفريقيا بأن: "**الرأسمال المستعمل بين تونس والشرق الجزائري يزيد عن نصف مليون فرنك شهريا.**"، فكانت تخرج من قسنطينة قافلة كل شهر نحو حاضرة تونس عبر الكاف وقافلة أخرى نحو الصحراء عبر بسكرة وقدرت قيمة القافلة الموجهة نحو تونس عام 1806م بما لا تقل عن 100.000 ريال (قرش قوي) أي ما يعادل 535.000 فرنك ذهبي [62].

فغدت قسنطينة ملتقى القوافل التجارية الكبرى، القادمة من طرابلس وتونس حيث ضمت 200 جمل، وكانت تصدر لهما الملابس المطرزة والأقمشة الحريرية والتوابل، وتستورد منهما الجلود والشموع والحبوب واللحوم [63]، ويفد من طرابلس الغرب أعداد كبيرة من العبيد يتم دفع ثمنهم بمنتجات البلاد المحلية ولعب البساكرة والمزابيون دور الوساطة بين منطقتي الجزائر وغدامس [64].

كما ساهمت الموانئ في إقامة حركة تجارة مثل ميناء عنابة، القل، سكيكدة وسطورة ووضع وكلاء عليها لمراقبة التجارة واستخلاص الضرائب [65]، وتلخصت أهم الصادرات الجزائرية نحو تونس في الحزم الحريرية والمنسوجات المحلية من أصباغ وزنجبيل وتبغ وفي بعض السنوات التمور، التين، العنب الجاف، ريش النعام، الملح وقليلا من المنسوجات كالزرابي والمنادل المطرزة، بالمقابل تستورد منها القلنسوات التي اشتهرت بها تونس والفخار الملون (الزليج) وعدد من السلع الصوفية ومنتجات المحلية الأخرى [66].

ورغم الاضطرابات التي شهدتها العلاقات التونسية الجزائرية، وإرسال دايات الجزائر وبايات قسنطينة نحو تونس دفعات من الأنعام لبيعها فيها، حيث كان يتم تحديد سعرها مسبقا والميتة تعوض، كما أنها تباع قبل نظيرتها التونسية[67]، رغم ذلك لم تتوقف المبادلات بينهما، فقد كانت تستقبل تونس ما بين 8 و10 قوافل سنوية من قسنطينة، ولكنها بعد 1809م أصبحت تستقبل هذا العدد أو يفوق شهريا، وكانت محملة بالبرانس والغنم والعملة النقدية للبيع، في حين كانت تصدر إلى الجزائر الشالات والأدوات المعدنية، والأقمشة والحلي ومواد البقالة [68] والشاشية الحمراء التي راجت في الجزائر مما جعل مثيلتها الجزائرية تتراجع وتنحط نوعيتها لتقتصر على الطبقات الشعبية الفقيرة [69].

وبين تونس وطرابلس الغرب فقد راجت تجارة العبيد وتبر الذهب، الذي يصل إليها من فزان، لتعود محملة بالأقمشة والبهارات وخيوط قطنية وقلائد المرجان [70]، غير أن ما تجدر ملاحظته هو أن تونس كانت

سنة 1724م تستورد العبيد من فزان ولكن في عهد حمودة باشا سنة 1784م أصبحت طرابلس تشتري العبيد منها وبأعداد وفيرة [71].

واستوردت طرابلس الغرب من تونس زيت الزيتون، البلح، وخيوط الغزل الرفيعة التي تستعمل في صناعة الجرود والعباءات الخفيفة [72]، ومن صفاقس وجربة كمية كبيرة من أغطية الرأس، والجرود الجيدة، البرانيس الأحزمة، الشيلان، العطور، التبغ، الفحم الخشبي، التين المجفف، العنب المجفف الذي يستخرج منه عرق قوي جدا، وكثيرا من المصنوعات الحديدية، وفي أوقات الجفاف تكون عنابة وتونس هما مصدر الغلال ويزودان طرابلس الغرب بالقمح، الشعير، الفول والحمص وببعض أنواع الأغذية كالكسكسي [73].

كما أن قافلة الحج المغربي التي كانت تمر ببعض مدن المغرب العربي، تشهد أماكن توقفها إقامة أسواقا مفتوحة [74] لتبيع جزءا مما كانت تحمله كالبرقان، الشاشية، اللؤلؤ، العقاقير، جلود الماعز المدبوغة الملونة، الأحذية الشمع، القروش الإسبانية، التبر والجلد المراكشي الشهير، وتتزود بما تحتاجه من تلك المدن من مؤن ومنتجات [75]، وعند عودتها كانت تجلب الساتان الفارسي المخطط من كل الأنواع، الشالات الزبد [76] قماش الموسلين، ريش النعام، البن العربي، اللآلئ والماس والحرير والقطنيات [77].

والشيء الملاحظ فقد طبع على تجارة المغرب العربي المواد الكمالية الترفيهية، التي درّت أرباحا على المساهمين فيها مما جعل المستثمر عن طريقها يجني مبلغ مليوني فرنك في العهد الأول للاحتلال [78] كما أن التجارة في المنطقة كانت مزدهرة بين تونس والجزائر أكثر منها مع طرابلس لكلا الجانبين واستفادت تونس من موقعها الوسطي لتروج للتجارة التي عادت عليها بدخل وفير قدر بـ 07 ملايين ريال في السنة [79]، خصوصا أثناء الأزمة الجزائرية الفرنسية، فقد زودت تونس الجزائر بمعظم ما تحتاجه من منتجات أوروبية وغيرها [80].

4.2. التمثيل التجاري

في هذا الإطار كانت الجزائر ترسل إلى تونس وكلاء عرفوا تحت عدة تسميات: "**القنصل الجزائري بتونس**"، "**القائم بأعمال الجزائر بتونس**"، "**وكيل الجزائر بتونس**"، "**النائب عن أهل الجزائر**" وكان يختارهم بايات قسنطينة بطلب من دايات الجزائر ويتم إرسالهم إلى تونس، وقد استغلهم البلاط الحسيني في خدمة أغراضه مثل الحرب التونسية الجزائرية في عهد حمودة باشا قصد تقوية جانبه [81].

والتمثيل المتبادل بين تونس وطرابلس الغرب في أشخاص الوكلاء الذين كانوا يعينون في عاصمتي الايالتين وبعض الحواضر الكبرى التي يوجد بها رعايا الطرف المقابل، وكان هؤلاء الوكلاء يقومون بدور يشبه دور قناصل أوروبا [82]، فقد استقر التونسيون في طرابلس الغرب ومارسوا تجارة الجملة في الحبوب والحيوانات وخاصة بسوق الرباع [83]، كما كان للغدامسيين دار مشهورة في تونس وهي بمثابة وكالة تجارية لهم [84]، حتى أن صالح باي كانت له وكالة بباب المنارة بتونس قصد التجارة [85].

3. مشاكل التجارة بالمغرب العربي في العهد العثماني

1.3. احتكار الدولة للتجارة

لقد اتبع حكام الايالات العثمانية بالمغرب العربي سياسة الاحتكار التي ظهرت منذ القرن السابع عشر عندما انخفض دخل البحرية على إثر اتفاقيات [86] سلام وتجارة مع الدول الأوروبية، وكان الهدف من هذه الاحتكارات تعويض الخزينة ما فقدته من أموال، وأصبحت الحكومة المسير الوحيد لها، فكانت تشتري المنتجات بأثمان بخسة أو تستخلصها في شكل ضرائب ليعاد بيعها للبيوت التجارية الأجنبية، بفائدة تصل من 50 إلى 60٪ من ثمنها الأصلي [87].

وعلى رأس المحاصيل الفلاحية الحبوب، الزيتون، الصوف، الجلود، الشمع والملح [88]، ففي سنوات الوفرة كانت تصدر منها كميات كبيرة، فوفرت مداخيل كبيرة للحكومات على حساب الفلاح والتاجر المغاربي مثلا بالجزائر يباع القمح للحكومة بـ 8 قروش لتبيعه بـ 22 قرشا للقفيز [89] الواحد [90]. وبطرابلس الغرب فقد احتكر علي الباشا (1754-1793م) تجارة كربونات الصوديوم المحرقة في طرابلس وزوارة، التي كان يقوم بتصدرها نحو فرنسا [91]، في حين احتكر يوسف باشا (1795-1832م) تجارة الحبوب في سنة 1815م لمواجهة أزمته المالية [92].

ونفس الشيء بتونس فقد احتكرت الدولة تصدير الزيت [93]، وحققت هذه العملية للمماليك والقياد ثروة كبيرة من تجارة الزيتون والحبوب بحصولهم على لزمات هناشير (بساتين) الباي، فظهرت عائلات من اللزامة كالجلولي (صفاقس)، بن عياد (جربة)، بن ساسي (الجريد) وغيرهم، فكانوا يحولون بعض المحاصيل التي يقتطعونها من عملية استخلاص الضرائب إلى جيوبهم ببيعها في الأسواق الخارجية بتوكيل شخص مقابل ربح مالي [94]. فمنحت الاحتكارات سيطرة مجموعة من الموظفين، مستغلين المناصب في خدمة مصالحهم الشخصية فزاحم هؤلاء عامة الفلاحين والتجار.

2.3. الاحتكارات الأوروبية

استطاعت الشركات والوكالات الأوروبية أن تضع قدمها في المنطقة خصوصا الفرنسية منها على إثر المعاهدة التي أبرمها السلطان العثماني سليمان القانوني مع الملك الفرنسي فرنسوا الأول في سنة 1535م والتي بموجبها منحت فرنسا امتيازات في المناطق العثمانية ومنها المغرب العربي، فتوجت هذه المعاهدة بإبرام عدة اتفاقيات ضمنت للشركة الفرنسية[95]، في المنطقة عدة امتيازات في احتكار وتصدير بعض المنتجات منذ القرن 16م وما بعده، وتبعتها انجلترا في هذا المجال، وزادت وطأة هذه الشركات مع نهاية القرن 18م وبداية 19م كالأزمة التي حدثت في تونس في عهد الباي محمود باي وفي طرابلس الغرب في عهد علي باشا القرمانلي وخير دليل عندما هدد القنصل الانجليزي "**وارنجتن**" (Consul Warrington) يوسف باشا بضرب العاصمة طرابلس الغرب بسبب الديون المتراكمة عليه من طرف الدائنين الأجانب، وهو ما جعل المنطقة مع بداية القرن 19م تقع تحت رحمة تلك الدول. وعلى رأس الاحتكارات الفرنسية امتيازات صيد المرجان في

سواحل الجزائرية والتونسية، حيث قامت بكرائها أحيانا إلى الصيادين الإيطاليين والإسبان [96]، كما منح لها حق تصدير الصوف، الجلود الشمع والقمح [97]، وبتونس سنة 1712م حولت من أوطان ماطر 500 قفيز من القمح (2500هكتولتر) ليرتفع في 1714م إلى 15000 قفيز [98].

وفي سنة1741م استحوذت على حق صيد المرجان في السواحل التونسية والجزائرية[99]، ومع سنة 1814م كانت الشركة الفرنسية تقدم للجزائر ما مقداره 35000 فرنك سنويا لضمان احتكارها للتعامل مع الشرق تجاريا[100]، نفس الشيء بالنسبة إلى تونس فمن خلال معاهدة 1776م مع الباي علي بن الحسين استغلت المرجان مقابل أداء سنوي قدر بـ 13 ألف ريال، وفي سنة 1824م منحت استغلال هذه المادة لإنجلترا مقابل 10 ألاف ريال فضة مع 100 رطل من المرجان، وعادت إلى فرنسا من جديد سنة 1832م[101] ولكنها أثناء توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد ظهرت مزاحمة الشركة اليهودية باحتكارها تجارة تصدير الحبوب[102].

نفس الشيء في طرابلس الغرب فقد منح علي باشا كل من الشركة الفرنسية والانجليزية باستغلال كربونات الصوديوم لمدة ثلاث سنوات بالتناوب بينهما مقابل ديونهم المستحقة عليه[103]، كما قام يوسف باشا في سنة 1801م بإبرام معاهدة صلح مع فرنسا لتامين التجارة[104]، فقدمت الغرفة التجارية الفرنسية في 25 افريل 1818م طلب إلى وزارة الداخلية الفرنسية بفتح مكتب لها بطرابلس[105] خصوصا بعد التعامل بنظام التذاكر الذي دعم التواجد الأجنبي في المنطقة وزاد من رفع قيمة الديون أمام تدهور الوضع العام للبلاد، فأدخلها في أزمة أنهت حكمه، مما جعل الدولة العثمانية تتدخل مباشرة فيها سنة 1835م.

3.3. الاحتكارات اليهودية

لقد استغل اليهود الظروف الداخلية والخارجية للمنطقة في تحويل أموال التجارة إلى جيوبهم مع بداية القرن19م، فظهرت في الجزائر شركة عائلتي بوشناق والبكري[106]، وفي تونس تم تأسيس شركة تضم يهود قرنة عرفت باسم "**شركة اليوم**"[107] ونفس الشيء لطرابلس الغرب مستغلين حروب الثورة الفرنسية، وحاجة أوروبا إلى القمح، انطلاقا من العملاء اليهود المنتشرين في البلاد الباحثين عن القوافل الحاملة للقمح والطالبين للمال[108]، وعرفوا في تونس باسم "**الكيالة**" و"**الجلابة**" الذين كانوا يجوبون البلاد لجمع القمح وبيعه لهذه الشركات اليهودية[109]، ففي الجزائر سنة 1793م تم شحن 100 سفينة من ميناء وهران بحمولة تصل إلى 75.000 قنطار من القمح و60.000 قنطار من الشعير[110]. وفي طرابلس الغرب دفعوا مبالغ مالية سنوية للباشا مقابل احتكار التجارة، ولهذا كانت تجارة نشيطة بسبب الأزمة التي كانت تمر بها البلاد خاصة في 1830م [111].

وبتونس تحصلوا على لزمة الجلود واحتكروا تصديرها نحو ايطاليا [112]، ليتولوا تصدير منتجات البلاد الفلاحية من زيوت، صوف وقمح ويوردون المعادن والخشب والمواد المصنعة، وكان أغلب هؤلاء اليهود من ايطاليا وفرنسا، واستقروا بالسواحل التونسية كسوسة، صفاقس، بنزرت [113] وهو ما جعل الايالة التونسية في

أواخر عهدها تقع فريسة في يد هؤلاء الشركاء الذين أغرقوا الباي بالديون وبالتالي سمح للدول الأوروبية بالتدخل في الشؤون الداخلية، فكانت الخطوة الأولى نحو استعمار المنطقة بعد أن سقطت الجزائر في يد فرنسا. كما استغل هؤلاء اليهود انعدام البنوك قصد استغلال التجارة وخلق قروض وضمانات بفوائد خيالية وبذلك أصبحوا من كبار الأثرياء، ففي الجزائر قدموا خدمات إلى الدايات وكبار الدولة واكتسبوا ثقتهم، فمنحوا حق احتكار التجارة، كما أوكل إليهم تنظيم المدفوعات الخارجية وتقويمها، من قروض وسندات ونقود، على نمط الوكالات والديار التجارية في مختلف المدن التجارية بأوروبا وإفريقية وآسيا [114].

4.3. النظام الجمركي

لقد فرضت الحكومات العثمانية في المغرب العربي رسوم جمركية لحماية اقتصادها، ولكنه في نفس الوقت أضر بها، وقد أخذت هذه الرسوم ألوانا وأشكالا متعددة فرضت على السلع والبضائع الواردة والمصدرة وعلى وسائل النقل، وعلى الطرف المتاجر سواء محلي أو أجنبي، ولكن الشيء الملاحظ **هل حافظ هؤلاء الجباة على فرض القيمة المفروضة على الأطراف المتعاملة بصورة صحيحة؟**

ومن هذه الحقوق الجمركية الرسوم على البضائع، مثلا يدفع الجزائريون نسبة 02٪ على الصادرات و12.5٪ على الواردات، أما المتعاملون فأداؤهم 04٪، ولم تكن تحترم هذه النسب في كل المناسبات [115]، وعلى الأوروبيين ما قيمته 05% [116] واليهود 12.5% ولكن في الحقيقة لا يدفعون سوى 04%، مما جعل مداخيل كبيرة تفوت عن خزينة الدولة وقد قدرها فونتير دي برادي(Venture de paradis) ما بين 300 ألف و400 ألف ليرة [117].

ونفس الشيء بتونس ففي عهد حمودة باشا (1782-1814م) كان التونسيون يدفعون 05% أما على البضائع المستوردة من أوروبا فـ 11٪ [118]، وسمح للتونسيين بتصدير المنتج المحلي نحو أوروبا بصفة مباشرة ورسمية[119]، غير أن هذه الصحوة لم تدم طويلا فبعده أصبح الأوروبيون يدفعون ما قيمته 05% على الواردات[120] وحتى التونسيون يدفعون نفس القيمة[121]، لتدخل في القرن 19م تحت يد الأجانب وانتقلت إليهم التسهيلات الجمركية التي كان الباي وأعوانه يتمتعون بها، فلم تتجاوز الرسوم على السلع الأجنبية الموردة إلى الايالة عن أكثر من 03% إذا كان صاحبها أوروبيا، و 04.5% إذا كان تونسيا[122].

وبطرابلس الغرب التعريفة الجمركية حددت قيمتها على المواد المصدرة والمستوردة بـ 03% كما سوى بين جميع التجار في دفع الرسوم المقررة على السلع، في الوقت الذي كان فيه التجار الطرابلسيون يدفعون في مرسيليا 09% كان الفرنسيون يدفعون 03% فقط، ففي عهد يوسف باشا كانت أرباح التجار اليهود تصل إلى ثلاثة أمثال السعر الأصلي للبضائع المصدرة، مما ساعد في ارتفاع عدد الجالية اليهودية بطرابلس وسيطرتها على موارد الجباية في المدينة خلال الفترة (1824-1831) فانعكس سلبا على الموارد المالية للبلاد، وهو ما جعل بعض الوكالات الأوروبية تدخل إلى طرابلس وتفتح فروع لها[123] بدون أن ننسى حيل التهرب الجمركي

بتخفيض أو إخفاء القيمة الحقيقية للبضاعة، لأنها سواء كانت جيدة أو رديئة كلها ترسم وتحدد على نسبة واحدة، وهذا يعتبر إجحاف في حق السلعة[124].

ويضاف إلى ذلك التغيرات والتعديلات التي عملت الدول الأجنبية على إحداثها لتخلص من رسوم الواردات المرتفعة، حتى يسهل عليها غزو أسواق المغرب العربي، مثل إنجلترا التي استطاعت بعد سنة 1792م أن تتحصل على تخفيض ملموس لرسوم التوريد، فأصبحت لا تدفع عن بضائعها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى 05٪ [125]، بعد أن نالت فرنسا هذا الامتياز من خلال معاهدة 16 جانفي 1728م المعززة بأسطول الكونت دوكين [126] ونفس الشيء حدث في تونس وطرابلس الغرب.

5.3. تأثير العوامل الطبيعية والبشرية

لعبت دورا في ازدهار أو تراجع التجارة بسبب ما تطرحه من عراقيل في وجهها، كهجمات قطاع الطرق، إضافة إلى الصعوبات الطبيعية التي يتلقاها المسافر في طريقه[127] كالتيهان والهلاك كما حدث لقافلة مكونة من 2000 رجل و1800 جمل هلكت عن آخرها في رمال الصحراء بين تمبكتو وبلاد توات عام 1805م، مما زاد في تكاليف النقل نظرا لخطورتها وصعوبة طرقها، حتى أن حمولة جمل من التمر في أواخر العهد العثماني تباع في تقرت بـ15 فرنك، وعندما تنقل إلى التل يرتفع ثمنها إلى400 فرنك، ويضاف إلى ذلك الصراع بين القبائل خاصة منها الصحراوية المتنافسة كالشعابنة وبني ثور، وسعيد عطية، وعشائر البدو على محطات الطرق والمراكز العمرانية بالصحراء[128]، كقافلة فزان التي هوجمت في نوفمبر 1788م أثناء توجهها إلى طرابلس الغرب وهذه الاضطرابات الداخلية ساهمت في تراجع التجارة الداخلية [129].

6.3. المنافسة الخارجية

كان دخول الرأسمال الأجنبي للمغرب العربي في شكل سلع خاصة الشاشية المقلدة التي يتم استيرادها من فرنسا، وسعرها أقل من نظيرتها المحلية، فانعكس سلبا على معامل هذه الأخيرة فأدى إلى إغلاق البعض منهم، أو إجبارهم على تخفيض سعر منتجهم، باستعمال مواد أولية رديئة، أو تحويل أصحابها نحو البطالة، فأثر ذلك على جودة الصناعات، وانقص من مكانتها، فأدى كل هذا ركود في السلع المحلية أمام الأجنبية [130].

وتزامن مع هذه الفترة تردي في الأوضاع العامة للمنطقة كارتفاع أسعار المواد المستوردة من الخارج التي قابلها انخفاض في أسعار المواد الأولية المصدرة كالمحاصيل الفلاحية، يضاف إليها تحكم الوكالات التجارية الأوروبية واليهودية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية [131].

7.3. الأزمات المالية

لقد عرفت المنطقة منذ بداية القرن 19 حدوث أزمات مالية بسبب تراجع قيمة النقد بها وعدم ثباته، وقيام حكام المنطقة بإحداث تغييرات كبيرة فيها، ويضاف إليها اعتمادهم على القروض وخصوصا في تونس وطرابلس الغرب مما ادخلهما في أزمة مالية حقيقية.

ففي تونس في عهد حسين باي (1824-1835م) أفلست الخزينة التونسية بسبب تناقص المنتوج الفلاحي، وكحل لهذه الأزمة قام البايات بالاقتراض من الخارج، مقابل بيع ورهن المحاصيل الفلاحية على طريقة السلَّم، ووصل حد بيعها حتى قبل حصادها، فتحملت البلاد ديون لا طاقة لها، وحتى يخرج الباي من أزمته عين الوزير شاكير صاحب الطابع الذي تبرع بكل ماله المقدر بنصف مليون قرش ودعى جميع الأعيان وكبار الموظفين إلى الحذو مثله، وأدى ذلك إلى التخفيف من وطأة الأزمة، كما قام بوقف التجنيد المشرقي نهائيا، والتقليل من مخصصات الإنفاق بالبلاط، كما عاقب جباة الضرائب الذين عرفوا بابتزاز أموال الناس لصالحهم، وشجع الفلاحة والحرف[132]. ولكن ما إن انتهت عهدة هذا الباي حتى دخلت البلاد في أزمة مالية جديدة أثرت على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، فجعلتها تحت رحمة الامتيازات الأجنبية والفوائد المرتفعة التي كانت نهايتها فرض الحماية في 1881م.

ونفس الشيء عاشته طرابلس الغرب في عهد يوسف باشا ولحدة الأزمة قام بسياسة الاقتراض من الأجانب مقابل نظام التذاكر أو البطاقات فكان يشترى من الأجانب بضاعة ويحرر لهم بطاقات بالمبالغ المطلوبة على بعض الحواضر، فيذهب صاحب البطاقة إلى حاكم الحاضرة المعينة ليأخذ منها ما يستحقه، بحيث يحدد فيها الباشا المبالغ المطلوبة ونوع السلع التي يتم دفعها للدائنين ومقدار وثمن كل سلعة، وأهمها الزيت، الصوف، السمن وجلد الماعز، وبسبب تماطل الحكام وتدني الأوضاع الاقتصادية زاد في أجل تسديد تلك الديون[133] فاستغل القناصل الفرصة للتدخل بوضع اتفاقيات في تسديد هذه البطاقات، مع فوائد مرتفعة، كاتفاقية عام 1830 مع رعايا توسكانيا وفرنسا[134]، فكان المتضرر الأول من هذه العملية هم السكان لأنهم هم من يقع عليهم دفع هذه البطاقات من خلال الضرائب. ولشدة الأزمة قام يوسف باشا ببيع محاصيل القمح مسبقا ولعدة سنوات، فزادت شروط الدائنين مما أوصل الباشا إلى حد بيع أملاكه الخاصة وحليه وحتى سفن الايالة، ففي سنة 1828م باع سفينة من نوع بريك إلى تاجر تونسي [135]، كما عمد إلى تغيير العملة الفضية والذهبية إلى نحاسية، مما سبب خلل مصرفي ذو عواقب وخيمة على البلاد.

وكخطوة يائسة قام الباشا يوسف بخطوة خطيرة من اجل جمع المال بفرض الضريبة على أهل سواحل والمنشية المعفيين منها بسبب توفيرهم الجند منذ قيام الدولة القرمانلية، فثاروا عليه ونصبوا حفيده محمد باي واليا، فعمت الفوضى فثار أهل بلاد طرابلس وحاصروه ليتخلي عن الحكم، إلا أنه أجبر على التخلي عن منصبه لابنه الأكبر علي باشا في 12أوت1832م، وبهذه الصورة المنهارة التي ورث بها علي باشا (1832-1835م) الحكم، لم تساعده هذه الظروف على إعادة الحياة في طرابلس، مما جعل الآستانة تعمل على إعادتها إلى حكمها المباشر سنة 1835م ومحاولة إعطاء نفس جديد لها من خلال عدة برامج تنموية مست الفلاحة والمهن والتجارة [136]. كما نجد الجزائر في سنة 1827م تدخل في أزمة مع فرنسا بسبب الديون والتي انتهت بالاحتلال في سنة 1830م، فكل هذه العوامل ساهمت إلى حد ما في تعطيل التجارة الداخلية والخارجية للمغرب العربي في العهد العثماني.

خاتمة

من خلال ما سبق نستخلص أن:

اقتصاد المنطقة عرف ازدهارا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتقهقرا ملموسا في أواسط القرن الثامن عشر، وانتهي بحالة من الضعف أدت إلى انهيار النظم السياسية لدول المنطقة في القرن التاسع عشر وكأول صدام حقيقي مع قوة أوروبية كالجزائر في سنة 1830م، ورغم ذلك لا يمكن أن نقول أن اقتصاد المنطقة كان متخلفا، إذا ما قيس بمقاييس عصره، ولكنه غير متطور نظرا للتحولات التي بدأت تعيشها أوروبا. وهو ما يعرف بمرحلة ما قبل رأس مالية المتصفة بقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة.

اتسمت المبادلات التجارية المغاربية بنوع من الخاصية فقد كانت نشيطة في سنوات فاترة وفي أخرى حسب الوضع السياسي السائد بين دول المنطقة، كما أننا نجد الجزائر استغلت قوتها العسكرية في الجانب التجاري مع تونس من خلال إيفاد سلعها إليها وتباع قبل السلع التونسية ذاتها، وبأسعار محددة سلفا فزاد في تنافر المنطقة أكثر من قربها، ولكن رغم ذلك كانت المبادلات التجارية قائمة بين ولايات الدولة العثمانية، والمنتجات كانت متنوعة من سلع وبضائع كأقمشة وقهوة، وحتى مواد حربية كملح البارود، والعلاقات التجارية بين تونس والجزائر كانت اكبر من العلاقات ين تونس وطرابلس أو الجزائر وطرابلس.

شهدت المنطقة في القرن 18م و19م تراجع كبير لقيمة العملة التي دخلها خلط كبير في المعادن، وهو الأمر الذي جعل قيمتها وقدرتها تضعف ويفتر الناس في التعامل بها والتوجه نحو المقايضة كسبيل المثال وضمان أحسن، وهو ما جعل في بعض المرات الحكام يقومون بأعمال ردعية في هذا الباب، فتراجعت قيمة العملة المحلية من السلطاني بالجزائر وتونس وحتى طرابلس الغرب، بحيث أصبحت العملة مقومة أكثر من قيمتها وهو ما جعل المقايضة تكون أضمن للمتعامل من النقد الذي أصبح مغشوشا أو يحتوي على نسب مرتفعة من النحاس خصوصا في العملة الذهبية.

التغلغل الرأسمالي الأجنبي من خلال الشركات الاحتكارية التي احتكرت نشاط مجموعة من السلع التجارية وتحويل مبالغ مالية كبيرة من خزينة حكومات المغرب العربي إلى جيوب هؤلاء المتعاملين من يهود وأوروبيين، والذين عمدوا في نهاية الحكم العثماني إلى إغراق المنطقة بالديون، لضمان سيطرة الرأسمال الأجنبي على التجارة باحتكار بعض أنواع من المحاصيل وعلى رأسها الحبوب، مما جعل الأموال تتوجه إلى جيوب تلك الشركات اليهودية والفرنسية والايطالية بدل خزائن تلك الدول، فكانت التجارة الباب الذي دخلت منه الدول الأوروبية لاحتلال المنطقة، ووقوعها ردحا من الزمن تحت براثنه.

الهوامش:

(1) يسرى الجوهر، **شمال إفريقية (دراسة في الجغرافيا التاريخية)**، دار المعارف، مصر، 1978، ص 180.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية، 1984، ص74.

(3) يحيى بوعزيز، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى القرن العشرين**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 48.

(4) المرجع نفسه، ص 54.

(5) نورة بنت معجب بن سعيد حامد، **الصلات الحضارية بين تونس والحجاز، دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (1326/1256هـ/1908/1840م)**، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 2005، ص 179.

(6) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 38.

(7) محمد العربي الزبيري، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1975، ص 141.

(8) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 45.

(9) محمد العربي الزبيري، الرجع السابق، ص 142.

(10) جان كلود زليتنر، **طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500-1750 إفرنجي)**، ترجمة: جاد الله عزوز الطلحي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، مسراتة، 2001، ص 20.

(11) Léon, De Disson, **La Tripolitaine et la Tunisie Ernest Leroux**, Editeur, Paris 1881, P113.

(12) عمر علي بن إسماعيل، **انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م**، ط1، مكتبة الفرجاني، بيروت 1966، ص225- 228.

(13) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1798 من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية**. عن الولايات العربية ومصادرها وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ط1، تونس، 1984. ص ص 397-398.

(14) André, Raymond, **Les Grandes villes arabes à l'époque ottomane**, Sindbad, Paris 1985, P 242.

(15) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 61.

(16) A, Goyne, « Le Mzab », in R.A, A23, N°135, Mai 1879, P 204.

(17) De Disson, Op.cit, P113.

(18) بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق، ص 180.

(19) (1 دوخة = 8 فرنك) المصدر: يحيى بوعزيز، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى القرن العشرين**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 56.

(20) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 55-56.

(21) Raymond, Op.cit, P 245.

(22) عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، ط1، بدون دار النشر، الجزائر، 1972، ص 316.

(23) المرجع نفسه، ص 331.

(24)Coyne, op.cit, P192.

(25) وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)**، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 112.

(26) كلود زليتز، المرجع السابق، ص 354.

(27) الحسين بن محمد الورثيلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بالرحلة الورثيلانية**، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908، ص 223.

(28) كلود زليتز، المرجع السابق، ص 356- 358.

(29) علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص225- 228.

(30) عبد الله علي إبراهيم، " **أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**"، عن مجلة البحوث التاريخية، السنة 6، العدد الثاني، منشورات جامعة الفاتح مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس يوليه، 1984، ص408

(31) علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص230.

(32) Raymond, Op.cit, P 245.

(33) محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، المجلد الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص 243-244.

(34) الفونص روسو، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، نقلها عن الفرنسية الد. محمد عبد الكريم الوافي، ط1، منشورات جامعة قارنوس، بنغازي، 1992، ص 242.

(35) رشاد الإمام، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814**، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1980، ص 278.

(36) بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق، ص 167.

(37) المرجع نفسه، ص 81- 86.

(38) محمد الهادي الشريف، **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس (من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال)**، ترجمة: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 95.

(39) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 130.

(40) محمد مصطفى بازامه، **مدينة بنغازي عبر التاريخ (منذ نشأتها حتى الغزو الايطالي)**، ج1، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1968، ص 301.

(41) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 82.

(42) خليف محمد التليسي، **حكاية مدينة طرابلس لدي الرحال العرب والأجانب**، دار العربية للكتاب، طرابلس، 1947، ص163.

(43) الصالح محمد العنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على اوطانها (تاريخ قسنطينة)**، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 73.

(44) Michel Venture de paradis, **Alger au XVIIIe siècle (1788-1790) mémoires**, notes et observations d'un diplomate-espion, présentation et notes par Abderrahmane Rebahi, éditions Grand Alger livres, P60.

(45) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 136.

(46) . ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، المرجع السابق، ص38- 39.

(47) Aucapitaine (B.H), Confins militaires de la grande Kabylie sous la domination turque province d'Alger, Moquet, Paris, p 29.

(48) علي إبراهيم، المرجع السابق، ص400-401.

(49) ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، المرجع السابق، ص 108.

(50) عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدين الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2006، ص 95.

(51) Aucapitaine, Confins militaires. p 29 .

(52) de paradis. Op.cit., p52.

(53) أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ج3، النشرة الثانية، دار التونسية للنشر، تونس، ص 78.

(54) وأساس النقود المعدنية الجزائرية هو "**المصون**" وهو عبارة عن قطعة صغيرة من الفضة و60 قطعة منها تساوي 1 دولار اسباني والمصون ينقسم إلى 29 اسبيروس وهو قطعة صغيرة من المعدن تشبه قطعا من الصفيح. (عن وليام شالر، **مذكرات**...، ص 260.)

(55) إبراهيم بن جمعة بلقاسم، **الاقتصاد والمجتمع في الايالة التونسية من 1861-1864**، الشركة العامة للطباعة، تونس، 2002، ص 95.

(56) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 155.

(57) مسلم بن عبد القادر، **أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص 111.

(58) خوجة حسان، **تاريخ بايات وهران**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، تحت رقم 1634، ص 25.

(59) محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1978، ص 238.

(60) علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 236.

(61) إبراهيم بن جمعة بلقاسم، المرجع السابق، ص 95.

(62) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 72-73.

(63) محمد الهادي العروق، **مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 80.

(64) وليام شالر، المصدر السابق، ص 110.

(65) الصالح محمد العنتري، المصدر السابق، ص 81.

(66) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 156.

(67) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 55.

(68) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص300.

(69) ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، المرجع السابق، ص 37.

(70) أندري بايسونال، **الرحلة إلى تونس (1724)**، ترجمة وتحقيق: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص 63.

(71) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 299.

(72) علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 189.

(73) كلود زليتنر، المرجع السابق، ص 388-389.

(74) ريتشارد، توللي، **عشر سنوات في بلاط طرابلس**، تعريب: عمر الديراوي أبو حجلة، مكتبة الفرجاني، ليبيا، ص255.

(75) المصدر نفسه، ص389- 390.

(76) كلود زليتنر، المرجع السابق، ص389- 390.

(77) ريتشارد، توللي، المصدر السابق، ص 365.

(78) ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، المرجع السابق، ص 39.

(79) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 78.

(80) الزبيري، المرجع السابق، ص143- 144.

(81) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 384.

(82) عمار جحيدر، "**العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر (ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء)**"، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، السنة 10، العددان 29-30، تونس 1983، ص 126.

(83) علي إبراهيم، المرجع السابق، ص411.

(84) إبراهيم أبو القاسم،" **الخلفيات التاريخية للهجرة الليبية إلى الايالة التونسية خلال القرنين 18-19م**"، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، السنة 24، العددان 85-86، تونس 1997، ص 34-35.

(85) فاطمة الزهراء قشي، **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، ميديا بلوس، قسنطينة، 2005، ص 117.

(86) حول هذه الاتفاقيات راجع: جون، ب، وولف، **الجزائر وأوروبا 1500-1830**، ترجمة أبو القاسم سعد الله.

- De grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque 1518-1830.
- Charles Féraud, annales Tripolitaines.
- De paradis, Alger et Tunis au 18eme siècle.

(87) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات**، المرجع السابق، ص 111.

(88) كلود زليتز، المرجع السابق، ص 386.

(89) القفيز يساوي32 ثمن، والثمن يساوي 6 أمداد بمد النبي ﷺ، ومد النبي يساوي 0.75 ل. عن حليمي عبد القادر ، مدينة الجزائر، ص 301.

(90) حليمي عبد القادر، المرجع السابق. ص 142.

(91) كلود زليتز، المرجع السابق، ص 386.

(92) علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 181.

(93) أندري بايسونال، المصدر السابق، ص 62.

(94) الهادي التجومي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956**، ط 2، نشر دار محمد علي الحامي، تونس، 2001، ص 16.

(95) **الشركة الفرنسية:** تم تأسيسها في الشرق الجزائري لتحتكر التجارة فمن شركة لانش في القرن 16م (1560) ، ثم شركة الباستيون التي أسسها سانسون نوبلون بمقتضى اتفاقية 29 سبتمبر 1628م ومنح الدايات حق الامتياز في صيد المرجان وإنشاء مراكز في شرق البلاد مقابل دفعها 16000 جنيه إسترليني سنويا، ثم شركة مرسيليا التي عرفت بالدار الفرنسية، ثم الشركة الملكية بعد أن عادت تشرف عليها الحكومة ابتداء من سنة 1741م ، وكان لها دور أثر في التجارة الجزائرية وبالخصوص في حوالي 1776م (عن حليمي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، ط1، بدون دار النشر، الجزائر 1972، ص 307.) وبتونس تم تأسيس فرعها في سنة 1685م بمرسى تامكرت شرق طبرقة ولتدعم وجودها بعدة معاهدات في 1728م، 1767م، 1776م، 1781م، لتتحصل على صيد المرجان من الحدود الجزائرية إلى الطرابلسية، مع عدة منتجات. (عن روسو، الحوليات التونسية).

(96) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات**...، المرجع السابق، ص 155.

(97) وليام شالر، المصدر السابق، ص 101.

(98) M.H.Cherif, **Pouvoir et société de la Tunisie de H'sayne ben Ali 1705-1740**, T1, publication de l'université de Tunis, Tunis 1986, P 199.

(99) Henri-Delmas, **De grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque 1518-1830**, Edition bouchene,2002, P 243.

(100) Mgr Pavy, «**La piraterie musulmane**», in R.A, VOL2, année 1857, p 350.

(101) محمد بن الخوجة، **الرزنامة التونسية**، مطبعة الرائد التونسي، تونس، 1324هـ، ص 69.

(102) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات**، المرجع السابق، ص 155.

(103) كلود زليتز، المرجع السابق، ص 386.

(104) محمود ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ترجمة: عبد السلام أدهم، مجمد الأسطى، مطبعة الغريب، بيروت بدون سنة النشر، ص 165.

(105) أمحمد السعيد سالم الطويل، **العلاقات السياسية والتجارية بين ليبيا ودول غرب أوروبا المتوسطية 1795-1832/1210-1248هـ**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، الجزائر 02، 2008، ص 354.

(106) المرجع نفسه، ص 301.

(107) إبراهيم بن جمعة بلقاسم، المرجع السابق، ص 106-107.

(108) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات**، المرجع السابق، ص 157.

(109) أندري بايسونال، المصدر السابق، ص 62

(110) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 36.

(111) محمد مصطفى بازامه، المرجع السابق، ص 282.

(112) لوسات فلنزي، **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر "1790-1830"**، ترجمة: حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس 1994، ص 97.

(113) إبراهيم بن جمعة بلقاسم، المرجع السابق، ص 106-107.

(114) عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 302.

(115) ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، المرجع السابق، ص 108.

(116) وليام شالر، المصدر السابق، ص101- 102.

(117) Venture de paradis, Alger..., op.cit, P61.

(118) إبراهيم بن جمعة بلقاسم، المرجع السابق، ص 175.

(119) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 264-265.

(120) لوسات فلنزي، المرجع السابق، ص 100.

(121) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 297.

(122) إبراهيم بن جمعة بلقاسم، المرجع السابق، ص 99.

(123) السعيد سالم الطويل، المرجع السابق، ص 354.

(124) المرجع نفسه، ص 381.

(125) وليام شالر، المصدر السابق، ص101- 102.

(126) ناصر الدين سعيدوني، **النظام**، المرجع السابق، ص 110.

(127) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 56.

(128) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 80.

(129) كلود زليتز، المرجع السابق، ص 399.

(130) رشاد الإمام، المرجع السابق، ص168- 166.

(131) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 82.

(132) الفونص روسو، **الحوليات**، المصدر السابق، ص 354-355.

(133) علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص231-232.

(134) مخلوف أمحمد سلامة الغزاوي، **ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني(1911-1864م)، دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والخدماتية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2007، ص 44.

(135) المرجع نفسه، ص 50.

(136) المرجع نفسه، ص 46.